خالد الزياني على هامش اجتماعات منتدى الأعمال البحريني البريطاني:

المنتدى يوفر قاعدة معلومات عن مناخ الاستثمار في البحرين

انتخاب عادل فخرو ومازن العمران عضوين بحرينيين جديدين

كتب: عبدالرحيم فقيري
تصوير: روي ماثيوس

ارتفاع عضوية المنتدى إلى ٤٥٠ عضوا وضم عضوين بحرينيين إلى لجنة المنتدى

في بادرة تعتبر الأولى من نوعها، ارتفع عدد الأعضاء البحرينيين في مجلس إدارة (منتدى الأعمال البحريني البريطاني) إلى أربعة أعضاء بعد فوز كل من رجل الأعمال عادل عبدالله فخرو والمهندس مازن أحمد العمران بالتزكية، خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الذي عقد بحضور السفير البريطاني لدى البحرين إيان ليندسي يوم أول من أمس بفندق موفمبك، ومن الجانب البريطاني تمت تزكية ريك هوبر إلى المجلس الذي ارتفع عدد الأعضاء فيه بعد انضمام الشخصيات الثلاث الأخيرة إلى تسعة أعضاء.

ويرجع تاريخ انضمام أول بحريني الى المنتدى إلى أربعة أعوام، منذ ترأس رجل الأعمال خالد الزياني المنتدى، وانتخب لعضويته رجل الأعمال ناصر العريض، وهو ما عبر عنه رئيس المنتدى الزياني زمن قياسي لارتفاع عدد البحرينيين في المنتدى الذي يسهم إسهاما كبيرا في الترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البحرين في المملكة المتحدة، كما يسهم في استقطاب متخذي القرارات الاستثمارية على مستوى القطاعين العام والخاص إلى المملكة.

هذا، وقد تم انتخاب السيدة بولا بوست رئيسا لمجموعات الاهتمام المشترك التي تضم في قائمتها عددا من القطاعات الحيوية كالإنشاءات والأمن وتقنية المعلومات والكفاءة المؤسسية والخدمات المالية والاستشارات القانونية والشباب والفنون.

واستعرض الزياني خلال الاجتماع الذي تخللته دقيقة صمت بمناسبة وفاة رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت ثاتشر، إنجازات المنتدى للعام ٢٠١٢، ومن أهمها رفع عدد الأعضاء إلى ٤٥٠ من رجال ونساء الأعمال يمثلون شريحة واسعة من القطاعات، وعقد ١٢ فعالية للتعارف وتبادل الخبرات حضر كل منها ما لا يقل عن ١٠٠ شخص. وضمت هذه الفعاليات متحدثين كبار من مؤسسات رائدة في القطاعين العام والخاص في البحرين، مثل وزارة المواصلات، بوليتكنك البحرين، تمكين، مكتب نورتون روز للاستشارات القانونية، وزارة الأشغال، بالإضافة إلى وزير مكتب الخارجية البريطاني والسفير البريطاني لدى البحرين.

وقال رئيس المنتدى في تصريح لـ «أخبار الخليج» «نسعى من خلال المنتدى الذي يتخذ من البحرين مقرا له، توفير قاعدة بيانات للتعريف لمناخ وأنظمة وقوانين الاستثمار الجاذبة في البحرين، وهو نهج اتخذناه منذ توليانا الرئاسة في هذا المنتدى، حيث بات المستثمر

○ خالد الزياني.

الغربي يطلع عن كثب عن الفرص والبيئة الاستثمارية المتوافرة في البحرين، وبالفعل فإن عدد المشاريع المشتركة أو الاستثمارات التي دخلت إلى البلاد ارتفعت من حيث العدد خلال السنوات الأربع المنصرمة، كما ارتفع عدد الوفود الاستثمارية الزائرة، والتي تدرس بعناية الفرص والمناخ الاستثماري الذي يبدي الجميع إزاءه ارتياحا كبيرا في ظل عدم وجود ضرائب على الدخل والاستثمارات».

من جانبه، قال عادل فخرو إن «المنتدى بدأ في الآونة الأخيرة يقدم كل الدعم الممكن للقسم التجاري بالسفارة البريطانية لدى البحرين، مما ساعد كثيرا في توفير البيانات الوافية عن البيئة الاستثمارية في البحرين، ونتوقع زيارة وفد تجاري كبير للبحرين نهاية الشهر المقبل».

وقال الزياني إن «هذا الوفد سوف يعنى بالتعرف على كل الإمكانات والفرص الاستثمارية المتاحة التي يمكن أن تقدمها البحرين في جميع الأنشطة والقطاعات التجارية، وتأتي زيارته في إطار الحركة النشطة التي تقوم حاليا على مستوى القطاع الخاص في البلدين لتعزيز الروابط والشراكات الاستثمارية».

وقال المهندس العمران في تصريح للجريدة إن «البحرين استطاعت استقطاب عدد من الخبرات البريطانية في أكثر من مجال، وهناك مشاريع تعتمد المملكة في تنفيذها على خبرات بريطانية في عدد من المجالات، لعل آخرها الخبرات التي يتم توظيفها في عمليات إنشاء مستشفى الأورام السرطانية التي تنفذها شركة (هاسيل) البريطانية مع مجموعتنا».

إضافة إلى ذلك، فإن هناك «عددا من المشاريع المشتركة التي قامت بين الجانبين، أو هي قيد التنفيذ في الوقت الراهن، كما أننا نتوقع أن تشهد الفترة المقبلة نشاطا استثنائيا في المشاريع المشتركة التي ستنشأ بين الجانبين البريطاني والبحريني»، مثمنا الدور الكبير والرائد الذي يقوم به المنتدى في تعزيز هذه الشراكة.

الأمانة العامة لاتحاد الغرف تدعو إلى فرص الاستثمار بالدول العربية

أكد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي سعادة خليل عبدالله الخنجي أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بشأن الاستثمار الزراعي بالسودان والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للجانبين والوصول إلى الأمن الغذائي.

ونادى الخنجي بضرورة تشجيع الاستثمار الزراعي بالخارج عن طريق القطاع الخاص للإسهام في تلبية حاجات الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في كل دول المجلس، تحت مظلة الشفافية والنزاهة وملاءمة وفعالية تطبيق القوانين وتوافر المعلومات ووجود ضمانات للاستثمار والاستقرار السياسي والاجتماعي وتوفير البنى التحتية المطلوبة، ووجود النظام المالي والبنكي والتسويقي والتأميني المناسب وتوافر القوى العاملة المؤهلة وغياب الموانع الإدارية والروتين.

كما دعا رئيس الاتحاد الدول الخليجية والعربية الى تنظيم ملتقيات استثمارية بهدف اكتشاف الفرص الاستثمارية في الدول العربية مثل السودان والمغرب وتونس التي لديها فرص في الاستثمار الزراعي والنباتي، وخاصة بعد النجاحات التي افرزها ملتقى الاستثمار السعودي السوداني الذي اختتم فعالياته مؤخراً بالرياض وتم خلاله عرض السودان أكثر من ٣٥٠ مشروعا على المستثمرين السعوديين بتكلفة تصل إلى ثلاثين مليار دولار في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والمعادن، بمثابة بنية تحتية في طريق التكامل الاقتصادي والزراعي والغذائي بين البلدين، معول عليه في مضاعفة القيمة الفعلية للاستثمارات السعودية في السودان، وكذلك خطوة اعتزام السودان إنشاء أول منطقة زراعية حرة بالعالم العربي.

وعبر الخنجي عن أمله في أن يتضمن قانون الاستثمار السوداني الجديد كل العناصر المهمة والكافية لمعالجة السلبيات، وإيجاد الحلول الناجحة للحدّ من المعوقات التي تواجه المستثمرين من كل دول المجلس واستثماراتهم بالسودان.

ومن جانب آخر أكد الخنجي أن الأمانة العامة تسعى بشكل مستمر إلى تنظيم فعاليات من شأنها تعزيز الفرص الاستثمارية بداخل وخارج دول المجلس، وفي الوقت الراهن بصدد تنظيم ندوة القطاع الغذائي ٢٠١٣م تحت عنوان «تطلعات وآمال بدول المجلس» يصاحبها المعرض السادس للصناعات الغذائية بالدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي يقام خلال الفترة ١٣. ١٦ مايو٢٠١٣م في فندق سيتي سيزن بالعاصمة العمانية مسقط ، والتي تهدف إلى بناء صناعة الغذاء بدول المجلس مما يخدم المستهلك الخليجي ويوسع دور القطاع في الاستثمار الزراعي والغذائي الخليجي.

صندوق النقد يتوقع انكماش اقتصاد إيران ١,٣% في ٢٠١٣

قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من تداعيات العقوبات الدولية والحظر الغربي، انكمش بنسبة ١,٩٪ في ٢٠١٢، ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة ١,٣٪ إضافية هذه السنة.

وفي المقابل توقع الصندوق أن ينمو اقتصاد الجمهورية الإسلامية بنسبة ١,١٪ خلال عام ٢٠١٤.

ويرى الصندوق أن البيئة «الماكرو» اقتصادية ستبقى صعبة نظرا إلى التراجع القوي في قيمة العملة والظروف الخارجية غير المشجعة، متوقعا أيضا أن يبقى التضخم عند مستويات مرتفعة نسبيا.

وتفرض الدول الغربية حظرا على الصادرات النفطية الايرانية منذ يوليو ٢٠١٢ على خلفية المواجهة مع طهران حول برنامجها النووي المثير للجدل.

وأسفرت العقوبات المصرفية والنفطية الغربية عن تراجع صادرات الخام وعرقلة حصول إيران على بترودولاراتها، ما تسبب بأزمة اقتصادية يشكل ابرز سماتها التضخم الذي يزيد عن ٣٠٪ بحسب الأرقام الرسمية، كما أدت العقوبات إلى انهيار الاستثمارات الخارجية.

وكان وزير النفط الإيراني أعلن مطلع العام أن صادرات بلاده من الخام تراجعت بنسبة ٤٠٪ خلال تسعة أشهر بسبب العقوبات الغربية.

وبحسب تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ووكالة الطاقة الدولية، فقد انخفضت صادرات إيران إلى ما بين مليون و١,٣ مليون برميل يوميا بنهاية ٢٠١٢، مقارنة بما بين ٢,١ و٢,٤ مليون برميل يوميا بداية السنة نفسها.

وأسفر ذلك عن انخفاض إنتاج الخام الإيراني إلى ما دون ثلاثة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى غير مسبوق منذ الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات.

المصرف الخليجي التجاري يرعى مؤتمر هيئة المحاسبة الإسلامية

شارك المصرف الخليجي كراع فضي في المؤتمر الثاني عشر للهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، وذلك في الفترة من ١٥ إلى ١٦ أبريل في فندق الدبلومات.

وقد اجتذب المؤتمر العديد من المشاركين من المؤسسات والمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين حيث تم مناقشة العديد من المواضيع التي تهم الصيرفة الإسلامية والدور الرقابي والتوجيهي المهم الذي تقوم به الهيئات الشرعية العاملة في هذه المؤسسات. وقد تطرق المؤتمر إلى عدة محاور مهمة منها مفهوم مقاصد الشريعة ودوره في توجيه الاتفاقيات والصكوك بالإضافة إلى الفوارق بين الصكوك المعززة بالأصول والصكوك القائمة على الأصول. كذلك شملت المحاور التي تمت مناقشتها ضوابط المنفعة المباحة في القروض ومدى ارتباط مخاطر الصكوك بأصولها بالإضافة إلى تأثير الإفلاس على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.

وقد ساهم ممثلو المصرف المشاركون في المؤتمر في إثراء النقاشات من خلال إبداء آرائهم في المواضيع المطروحة والمشاركة بتجاربهم في العمل المصرفي الإسلامي مع المشاركين الذين يمثلون العديد من المؤسسات والمصارف الإسلامية العاملة.

تدار من قبل فريق إدارة الأصول في السعودية والكويت

صناديق «جلوبل» تحقق أداء متميزا يفوق أداء مؤشرات القياس

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أمس تحقيق صناديق الأسهم المدارة من قبل إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أداء متميزاً خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣، حيث حققت جميع صناديق الأسهم الخليجية والكويتية والسعودية والقطرية أداء فاق أداء مؤشرات القياس.

فعلى صعيد الصناديق الخليجية، حقق صندوق جلوبل للشركات الخليجية الرائدة أداء بلغ ٩،٤٢ في المائة متفوقاً على أداء مؤشر S&P الذي بلغ ٥،٨٩ في المائة. كما حقق صندوق جلوبل الإسلامي للأسهم الخليجية خلال الربع الأول أداء بلغ ٧،٠٥ في المائة مقابل ٥،٠٢ في المائة لمؤشر القياس، حيث يهدف الصندوق الى تعظيم العائدات من خلال الاستثمار في محفظة شركات متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية بحسب المعايير الشرعية المقررة سلفاً في أسواق دول مجلس التعاون ويأخذ توزيع الأصول في الاعتبار أوزان أكبر الشركات في السوق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل بلد.

أما الصناديق التي تستثمر في السوق الكويتي، فقد حقق صندوق جلوبل المأمون أداء بلغ ٦،٤٨ في المائة متفوقاً على أداء مؤشر القياس الذي حقق تراجعاً بواقع ١،٠٥ في المائة خلال الربع الأول لعام ٢٠١٣. يهدف الصندوق إلى تنمية رؤوس الأموال المستثمرة عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

كما حقق صندوق جلوبل للأسهم السعودية، والذي يدار من قبل فريق إدارة الأصول في جلوبل السعودية، أداء جيداً خلال الفترة، بلغت ٨،٣ في المائة مقابل أداء مؤشر السوق السعودي والذي بلغ ٤،٨ في المائة. فيما حقق صندوق البيت المالي، والذي يستثمر في الأسهم القطرية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أداء بلغ ٦،٨ في المائة متفوقاً على أداء مؤشر القياس والذي سجل ٤،٢ في المائة خلال الفترة.

وفي معرض تعلقيه على الأداء الإيجابي للصناديق صرح نائب رئيس إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدر الغانم قائلاً إن «أداء الأسواق الخليجية كان جيداً خلال الربع الأول نتيجة للتطورات الإيجابية العديدة التي شهدتها تلك الأسواق وبالأخص نمو الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٢ والتي بلغت نسبتها ٤،٥ في المائة مقارنة بالعام ٢٠١١». لقد «أسهمت السياسة الاستثمارية التي ننتهجها في إدارة الصناديق الاستثمارية والاستراتيجية المتبعة في انتقاء الأسهم في الاستفادة من هذه الارتفاعات وتحقيق أداء تفوق على أداء مؤشرات القياس».

وأضاف الغانم «رؤيتنا المستقبلية لأسواق المنطقة لا تزال إيجابية. حيث نعتقد أن النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، والطلب المحلي المتزايد وارتفاع الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية، سوف تدفع الأسواق الى تحقيق مزيد من الارتفاعات. لا تزال السوق السعودية الأكثر تفضيلا لدينا نظرا الى العوامل السكانية المواتية والزيادة المضطردة في الإنفاق الحكومي. كما نعتقد أن أسواق المال في الإمارات العربية المتحدة بدأت تتعافى، وسوف تستفيد من ارتفاع أسعار العقارات والزيادة الكبيرة في أعداد السياح. بينما تظل نظرتنا الى سوق الكويت انتقائية، حيث نرى فرصا استثمارية في بعض الشركات التشغيلية».

يذكر أن فريق إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدير أصولاً لصالح العملاء تبلغ ١،٢ مليار دولار أمريكي من خلال أحد عشر صندوقاً وعدداً من المحافظ الاستثمارية باستراتيجيات مختلفة.

يقوم بتغطية الصكوك السيادية

مجلس مديري «الإسلامية لتأمين الاستثمار» يوافق على إصدار منتج تأميني جديد

عقد مجلس مديري المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، عضو مجموعة البنك، برئاسة الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اجتماعه الواحد والسبعين في مقر البنك بجدة، وقد وافق المجلس خلال الاجتماع على مقترح قدمته المؤسسة لإطلاق «بوليصة تأمين الصكوك السيادية» كمنتج تأميني جديد.

ووافق أعضاء المجلس للمؤسسة على إطلاق هذا المنتج في السوق المالية، ويوفر هذا المنتج خدمة التغطية التأمينية لمخاطر عدم سداد مستحقات الصكوك السيادية الصادرة من قبل الدول الأعضاء للمؤسسة.

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدكتور عبدالرحمن الطيب طه «تماشيا مع دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في دعم جهود الدول الأعضاء في جذب الاستثمارات ومساعدتها في توفير التمويل للمشاريع التنموية، بادرت المؤسسة بابتكار منتج تأميني هو (وثيقة

○ د. عبدالرحمن الطيب طه .

تأمين لتغطية مخاطر الصكوك السيادية) وهو الأول من نوعه في الأسواق المالية العالمية. ومن خلاله سوف تستفيد الدول الأعضاء من التمويلات التي توفرها أسواق رأس المال الدولية، ويساعدها في تعبئة الموارد المالية من خلال توفير الغطاء التأميني للمستثمرين في الصكوك السيادية.

وسوف تستهدف المؤسسة صكوك الإجارة في المرحلة الأولى، وسوف نعمل على تطوير صيغ تأمينية أخرى من خلال هذا المنتج في الوقت المناسب. وتأتي هذه المبادرة تماشيا مع استراتيجية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتطوير البنيات التحتية والتوسع في قطاع التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء».

وأضاف د. طه، أن «العديد من الدول الأعضاء أصدرت أو بصدد إصدار صكوك سيادية بغرض تعبئة الموارد المالية لمشاريع البنية التحتية، ولمجالات تنموية أخرى، وسوف يتيح هذا المنتج للدول الأعضاء، وبصفة خاصة تلك التي ذات تصنيف استثماري منخفض أو غير مصنفة، أن تدخل أسواق المال الدولية ويمكنها من تعبئة موارد بأسعار معقولة. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا بتعزيز ائتمان إصدار الصكوك بفضل التغطية التأمينية من مقدم لهذه الخدمة يتمتع بتصنيف ائتماني عال كالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الحاصلة على التصنيف الائتماني بدرجة Aa٣من وكالة التصنيف العالمية «موديز».

وكشف د. طه، أنّ المؤسسة تعمل الآن على إعداد خطة عمل بغرض طرح هذا المنتج في السوق في وقت لاحق خلال هذا العام.

اليونان تحصل على قروض ميسرة

نجحت اليونان في أول امتحان لها لدى الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي منذ بدء برنامجها للإصلاح، لتضمن بذلك الافراج عن ٨،٨ مليارات يورو من القروض من اجل مواصلة مكافحة مديونيتها.

وقال رئيس الوزراء اليوناني انطونيس ساماراس في رسالة بثها التلفزيون ان «اليونان في طريقها الى الاستقرار.. الوضع بدأ يتغير وتضحيات اليونانيين تعطي نتيجة».

وجاءت تصريحات ساماراس بعد اعلان وزير المالية يانيس ستورناراس وترويكا الجهات الدائنة التي تضم الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي «اتفاقا» يختتم الفحص الفصلي الاول للبلاد بعد موافقتها في الشتاء على تعزيز اجراءات التقشف والاصلاح مقابل استمرار حصولها على الدعم الدولي.

وقال ستورناراس في خطاب امام مؤتمر نظمته مجموعة ذي ايكونوميست ان المفاوضات التي تجري منذ مارس بين الجانبين «انتهت ولدينا اتفاق».

واضاف: «ننتظر الافراج عن دفعات جديدة من القروض» تبلغ قيمتها الاجمالية ٨،٨ مليارات يورو .